

إنهاء حرب الاتحاد الأوروبي على الهجرة



1. التوجيه التيسيري الاوربي

الاتحاد الأوروبي يُضفي الشرعية على الاعتقالات غير القانونية للمهاجرين والعاملين في البحث والإنقاذ وقادة القوارب!

باستخدام ذريعة "مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم"، يوسع التوجيه تعريف التهريب ليشمل أي شخص يساعد طالب لجوء على دخول أوروبا، متجاوزًا المعايير الدولية. وهذا يعني أن طالبي اللجوء والعاملين في المنظمات الإنسانية يمكن أن يُعتقلوا بتهمة التهريب، بدلا من الشبكات الحقيقية التي يدعي الاتحاد الأوروبي استهدافها.

إلى أعضاء البرلمان الأوروبي: نطالب بتعديل التوجيه التيسيري ليشمل:

1. تعريفًا واضحًا للتهريب والاتجار كأنشطة هادفة للربح، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها.
2. استثناءً إنسانيًا ملزمًا قانونيًا يحمي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وعائلاتهم والمدافعين عن حقوق الإنسان من الاتهام بالتهريب أو الاتجار.

لمعرفة المزيد عن مقاومة نظام الهجرة العقابي في الاتحاد الأوروبي: [رمز QR]



الاتحاد الأوروبي يزيد من بناء الجدران في "أوروبا القلعة"

تقترح المفوضية الأوروبية ثلاثة قوانين جديدة تمنح سلطات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء صلاحيات واسعة، مما يسمح لهم بوضع ملفات شخصية عنصرية، واحتجاز المهاجرين وترحيلهم، وتجريم عمل منظمات المجتمع المدني.

تعمل هذه القوانين على تصعيد تقويض حق اللجوء وتجريم تنقل البشر، وهو ما أقرّ بالفعل في "ميثاق الهجرة واللجوء" لعام 2024.

الحماية، لا العقاب! الرعاية، لا السيطرة!

يمكن للاتحاد الأوروبي أن يختار بناء نظام قائم على الحماية والتضامن. بدلا من إنفاق المليارات على عسكرة الحدود والشرطة، يمكن توجيه أموال دافعي الضرائب نحو الأمان لا التجريم.

نحن نعلم أن هذا ممكن - فاستجابة الاتحاد الأوروبي لحرب أوكرانيا تثبت ذلك.

فقد حصل 3 ملايين لاجئ على مسارات آمنة، ودعم، وحماية، وحقوق لإعادة بناء حياتهم في عدة دول أوروبية (وإن لم تكن كلها).

3. لائحة الترحيل

لا يوجد نظام ترحيل إنساني. كل عمليات الترحيل القسري عنيفة وخطيرة بطبيعتها!

ما يُعرف بـ "لائحة الإعادة" في الاتحاد الأوروبي هو غطاء لتوسيع نظام الترحيل القاتل. ستكون الحكومات الوطنية ملزمة بتحديد "المهاجرين غير النظاميين"، مما يشرعن التمييز العنصري والمراقبة على أساس العرق. وتفتح هذه اللائحة الباب أمام مراكز احتجاز وترحيل خارج الحدود، مشابهة للاتفاقيات الفاشلة بين المملكة المتحدة ورواندا، وإيطاليا وألبانيا.

إلى أعضاء البرلمان الأوروبي: نطالب برفض لائحة الترحيل بالكامل

2. نظام اليوروبول

الاتحاد الأوروبي يستخدم ذريعة "مكافحة التهريب" لتوسيع سلطات الشرطة والموارد

تمنح هذه اللائحة "نظام اليوروبول" - وكالة الشرطة التابعة للاتحاد - موارد وسلطات مراقبة غير مسبقة. يشمل ذلك الجمع الإلزامي للبيانات البيومترية، وتبادلاً متزايداً للمعلومات مع وكالة "فرونتكس" وهي الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، وزيادة في التمييز العنصري، والاستهداف غير المتناسب للمهاجرين والأشخاص من خلفيات عرقية مختلفة. سياسات الهجرة التقييدية نفسها في الاتحاد الأوروبي هي التي أغلقت المسارات الآمنة، مما غذى التهريب الذي يزعم الاتحاد أنه يحاربه!

إلى أعضاء البرلمان الأوروبي: نطالب برفض لائحة اليوروبول بالكامل، لأنها:

غير قانونية - لأنها توسّع صلاحيات الوكالة خارج إطار التعاون وتتجاوز سلطات الحكومات الوطنية.

غير آمنة - لأنها توسّع نطاق جمع البيانات مما يعرض الخصوصية لانتهاكات واسعة، وهو ما ندد به المشرف الأوروبي لحماية البيانات. وتُعزز أيضًا تبادل البيانات مع "فرونتكس" والدول الثالثة، رغم سجلها في انتهاك حقوق الإنسان.

بلا أساس - لأنها طُرحت من دون تقييم تأثير مناسب، بما يخالف إرشادات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتشريع. حتى التقييم البديل للبرلمان الأوروبي يشكك في فعالية ومشروعية الاقتراح.

لمعرفة المزيد عن مقاومة نظام الهجرة العقابي في الاتحاد الأوروبي: [رمز QR]





ماذا يمكنك أن تفعل؟ امسح رمز ال QR وافعل التالي:

* استخدم نموذج البريد الإلكتروني الخاص بنا لإرسال رسالة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي تطالبهم بـ:

تعديل توجيه التسهيل

رفض لائحة اليوروبول

رفض لائحة الترحيل

* شارك هذه المعلومات

قم بتنزيل وطباعة هذا الكتيب بنفسك وشاركه مع مجموعات العمل في منطقتك!

* اطلب جلسة توعوية بشأن هذه القوانين

هل تود معرفة المزيد عن أي من هذه المقترحات؟ تواصل معنا لتنظيم جلسة توعية لك ولمجتمعك.

* انضم إلى شبكة الممارسات المجتمعية بقيادة المهاجرين

ندعو المنظمات التي يقودها مهاجرون، والتي تتبنى نهجًا تحرريًا ونسويًا، وتعمل على تحويل نهج أوروبا في الهجرة من العقاب والعنف والسيطرة إلى الرعاية والدعم المجتمعي.